المحكمـة العليـا

قـــرار

رقم ١٠٥٦ / ٢٠١٢

بتحديد مقر ونطاق اختصاص
محكمتي الاستئناف بنزوى والدقم

استنادا إلى قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٠ ،
وإلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٠/١١٧ بإنشاء محاكم استئناف ،
وإلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٢/١٠ بشأن تنظيم إدارة شؤون القضاء ،
وإلى القرار الوزاري رقم ٢٠٠١/١٢٠ بتحديد مقار ونطاق اختصاص محاكم الاستئناف ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقـرر

المـادة الأولـــى

يتحدد مقر ونطـاق اختصـاص كـل مــن محكمتـي الاستئنـاف بنزوى والدقم وفقـا لما هو موضح قرين كل منهما :

- محكمة الاستئناف بنـزوى ومقـرها مبنـى المحكمـة الجزائية سابقا ويشمل نطاق اختصاصها الولايات التابعة لمحافظة الداخلية عدا ولاية بدبد .
- محكمـة الاستئنـاف بالدقـم ومقـرها المبنـى القائـم على قطعـة الأرض رقم (٣٠) مربع NO٣ ويشمل نطاق اختصاصها ولايات محافظة الوسطى .

المـادة الثانيـــة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صـدر في : ١٨ / ١٢ / ١٤٣٣هـ
الموافــق : ٣ / ١١ / ٢٠١٢م

د. إسحـــاق بـن أحمـد البوسعيـدي
رئيـــــس المحكمـــــة العليـــــا
رئيـــس مجلـــس الشـــؤون الإدارية
نائـب رئيس المجلس الأعلـى للقضاء

قـــرار
رقم ١٠٥٧ / ٢٠١٢
بتحديد مقر ونطاق اختصاص
محكمتي الدقم ومحوت الابتدائيتين

استنادا إلى قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٠ ،
وإلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٠/١١٩ بإنشاء محكمتين ابتدائيتين ،
وإلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٢/١٠ بشأن تنظيم إدارة شؤون القضاء ،
وإلى القرار الوزاري رقم ٢٠٠١/١١٩ بتحديد مقار ونطاق اختصاص المحاكم الابتدائية ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقـــرر

المـادة الأولـــى

يتحدد مقر ونطاق اختصاص كل من محكمتي الدقم ومحوت الابتدائيتين وفقا لما هو موضح قرين كل منهما :

- المحكمة الابتدائية بالدقم ومقرها المبنى القائم على قطعة الأرض رقم (٣٠) مربع NO٣ ويشمل نطاق اختصاصها ولايتي الدقم والجازر .
- المحكمة الابتدائية بمحوت ومقرها المبنى المقابل لمكتب والي محوت ، ويشمل نطاق اختصاصها ولاية محوت .

المـادة الثانيـــة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في : ١٨ / ١٢ / ١٤٣٣هـ
الموافـــق : ٣ / ١١ / ٢٠١٢م

د. إسحـــاق بن أحمد البوسعيدي
رئيـــــس المحكمـــــة العليـــــا
رئيـــس مجلـــس الشـــؤون الإدارية
نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء